الأمم المتحدة

A/C.3/65/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
30 December 2010
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الشامي (نائب الرئيس) ..... (اليمن)

المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-57854 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/65/336)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع) (A/65/38، A/65/208, A/65/209, A/65/218, A/65/268, A/65/334 et A/65/354-S/2010/466)

(ب) **تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين** (تابع) (A/65/204 et A/C.3/65/L.7)

١ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): أكد أن لحكومة بنغلاديش الشرف في تعزيز تمكين المرأة. وأطلقت رئيسة الوزراء السيدة الشيخة حسينة، خلال فترتي ولايتها، أول سياسة وطنية لصالح المرأة وخطة عمل تتناول أهداف ومنهاج عمل بيجين، واتخذت في الآونة الأخيرة تدابير جديدة لتعزيز المساواة بين الجنسين. ونظرا لأن القضاء على الفقر وتمكين المرأة هدفان متلازمان فقد وضعتهما في الاعتبار عند التخطيط لسياسات التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع القضايا الجنسانية في الاعتبار في العديد من السياسات العامة.

٢- وأضاف أنه نظرا لأن البلد استثمر الكثير في تعليم المرأة، تم تحقيق المساواة بالنسبة لتلاميذ المرحلتين الابتدائية والثانوية، كما ينص على ذلك الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية. ومن ناحية أخرى، تسعى الحكومة للقضاء على الفقر، لا سيما بين النساء، من خلال تنفيذ مجموعة من البرامج الاجتماعية، وتقديم التدريب المهني لها، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣ - ومضى يقول إن تحرير المرأة اقتصاديا سمح بتحريرها سياسيا: فلا يقتصر الأمر على أن تكون المرأة ممثلة تمثيلا جيدا في جميع المهن، بل أن تدير أيضا وزارات قيادية. وتمثل النساء حوالي ١٩ في المائة من البرلمانيين.

٤ - وأضاف أن عام ٢٠١٠ يصادف الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وهو القرار الذي تعلق عليه بنغلاديش أهمية كبيرة لأن عمليات حفظ السلام يمكن أن تساهم إلى حد كبير في سلامة ورفاهية النساء أثناء فترات النزاع وبعدها. وقال إنه تم وضع القضايا الجنسانية في عين الاعتبار في عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وأنه تم في حزيران/يونيه ٢٠١٠ فرز وحدة للشرطة البنغلاديشية لدى البعثة في هايتي تتألف حصرا من النساء.

٥ - واستطرد قائلا إن الحكومة تكافح الجريمة عبر الوطنية التي تتمثل في الاتجار بالنساء والأطفال، واعتمدت العديد من التدابير التي تتصل بعلاج المرأة التي تعاني من نواسير الولادة وإعادة إدماجهن اجتماعيا.

٦ - وقال إن بنغلاديش أوفت بالتزاماتها الدولية من خلال تقديم تقريرها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وأخيرا، أعرب عن أسفه لعدم توفر موارد كافية مخصصة لجهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وأشار إلى أن البلدان المعنية لن تتمكن من العمل إذا لم يتم تعزيز التعاون الدولي وحشد الموارد وتوفر الشراكات العالمية. ويتعين على البلدان المتقدمة احترام التزاماتها التي اتخذتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية والتي وردت في خطة عمل بروكسل. فالموارد التي ستقدمها هي التي ستمول الأنشطة المرتبطة بتمكين المرأة وتسفر عن فوائد اجتماعية واقتصادية كبيرة.

٧ - **السيد منيسي** (سوازيلند): أكد أنه من المستحيل ضمان التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية دون إعطاء المرأة الحق في المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وعليه فإن حكومته التزمت بتنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما تعمل على حماية حقوق النساء الأساسية. وأشار في هذا الصدد إلى أن دستور سوازيلند يمنع التمييز ويكرس حقوق المرأة وحرياتها وأن البلد طرف في الصكوك الرئيسية المتصلة بحقوق الإنسان التي تعزز المساواة بين الجنسين واحترام حقوق المرأة. وعلاوة على ذلك، اعتمد مجلس الوزراء سياسة وطنية تؤيد المساواة بين الجنسين ترمي من ناحية إلى إقامة مشاريع إنمائية على الصعيد المحلي والإقليمي والوطني مع وضع القضايا الجنسانية في الاعتبار، وترمي من ناحية أخرى إلى وضع معايير قانونية تفسح مجالا واسعا لهذه المسألة، من خلال تخصيص موارد كافية لهذا الغرض. وتشارك سوازيلند بالإضافة إلى ذلك في عقد المرأة الأفريقية.

٨ - وأضاف أن الحكومة تعهدت بتحسين صحة النساء والفتيات، واتخذت من أجل تحقيق هذه الغاية مجموعة كبيرة من التدابير تتعلق خصوصا بصحة الأم والطفل، وبالإنجاب، وبالعلاقات الجنسية، بالإضافة إلى الوقاية وعلاج الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي. وعلى الرغم من كل هذا التقدم المحرز، والتعاون مع كيانات مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، لا يزال البلد يواجه الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتتحمل المرأة ثلاثة أعباء: العبء المتمثل في إصابتها بفيروس نقص المناعة البشرية، والعبء المتمثل في أنها أم لأطفال مصابين، والعبء المتمثل في علاج زوجها المريض أو والديها المريضين أو اليتامى المرضى. ومن أجل مساعدتها، تفتقر سوازيلند إلى الموارد وتدعو إلى تعزيز التعاون مع الشركاء في التنمية لأن الأزمة الاقتصادية وأزمة الطاقة وانعدام الأمن الغذائي بالإضافة إلى تغير المناخ تهدد بالقضاء على التقدم المحرز. وعلاوة على ذلك، يدين البلد العنف ضد المرأة ويعمل حاليا على وضع تشريعات بشأن هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، يعترف البلد بأن الاتجار بالبشر مشكلة خطيرة للغاية تتطلب ردا من جانب المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، قال إنه يرحب باعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مما سيسمح بتعجيل الجهود المبذولة لمقاضاة الجناة وحماية ضحايا هذا الاتجار، ويأمل القيام قريبا بإنشاء صندوق استئماني خاص يتعلق بهذا الموضوع، ويشير إلى أن سوازيلند تلعب أيضا دورا في اعتماد خطة عمل استراتيجية لمكافحة الاتجار بالأشخاص في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

٩ - **السيد شن** (تركيا): قال إنه تم إحراز تقدم هائل في العالم في مجال النهوض بالمرأة وحماية حقوقها وفي مجال المساواة بين الجنسين. وبفضل القوانين التي تم اعتمادها ضد التمييز على أساس الجنس، تحتل المرأة تدريجيا المكان الذي يعود إليها في الميادين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلدها. ومع ذلك، رغم مرور ١٠ سنوات على اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ورغم التقدم المحرز في مجالات حماية حقوق المرأة والنهوض بها في حالات الصراع، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به وينبغي اتخاذ تدابير أكثر فعالية لحماية المرأة وتحريرها.

١٠ - وأضاف أنه أجريت في تركيا إصلاحات على مدى السنوات العشر الماضية لتعزيز المساواة بين الجنسين، وهو مبدأ كرسه البلد حتى في دستوره. واعترفت تركيا أيضا بأسبقية الاتفاقيات الدولية على تشريعاتها الوطنية. وإذ إنها طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قدمت تقريرها الدوري السادس في عام ٢٠١٠ حول المسألة. واعتمدت الإصلاح الدستوري في عام ٢٠١٠ في

أعقاب استفتاء أدى إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وطبقت على وجه الخصوص التمييز ''الإيجابي'' الذي لا يمكن أن يشكل في هذا السياق تعديا على مبدأ المساواة. وبذلك تستطيع تركيا الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان. ويسعى البلد أيضا إلى إفساح المجال بشكل ملموس أمام المساواة بين الجنسين، فأنشأ لجنة برلمانية معنية بتنفيذ التدابير المتخذة لهذه الغاية. وأعد العديد من خطط العمل التي تهدف بصورة خاصة إلى ضمان المساواة بين الجنسين، لا سيما فيما يتعلق بالتعليم والتوظيف ومكافحة العنف ضد المرأة. وعلاوة على ذلك، تم إطلاق العديد من المشاريع والحملات في مختلف الموضوعات المرتبطة بالمرأة من أجل توعية الرأي العام. واستضافت تركيا أيضا عدة مؤتمرات حول قضايا المرأة من أجل توعية الرأي العام الدولي وتدعو جميع الأطراف المعنية إلى عقد اجتماع دولي حول المرأة في اسطنبول يومي ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

١١ - **السيد هيرسينسكي** (بولندا): قال إن المساواة بين الجنسين أمر أساسي لرفاه الأسرة وتعزيز الديمقراطية والعدالة والتماسك الاجتماعي والنمو الاقتصادي المستدام. وأشار إلى أن الحكومة البولندية تسعى إلى تعزيز قضية المرأة من خلال اتخاذ تدابير تتعلق بتكافؤ الفرص في مجال العمل وتوعية المجتمع، وينبغي النظر في سياسات المساواة بين الجنسين على أنها استثمار على المدى الطويل لا على أنها عبء على المدى القصير. وأخيرا، قال إنه ينضم إلى بيان الاتحاد الأوروبي، ويشير في الوقت نفسه إلى أن بولندا لا يمكن أن ترى في الحقوق المتعلقة بالصحة الإنجابية والجنسية تشجيعا على الترويج للإجهاض.

١٢ - **السيدة شتيغليك** (سلوفينيا): قالت إنها تأمل أن جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة سوف يعزز ممارسة مبدأي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في العالم. ومع تسليط الضوء على عمل الأمين العام في مجال تعزيز القضاء على التمييز ضد المرأة، قالت إنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله بشأن هذه النقطة من حيث القانون والممارسة. وترحب بعزم مجلس حقوق الإنسان إنشاء فريق عمل معني بدراسة هذه المسألة، وتشجع جميع الدول على التعاون معه. وقالت إن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمران أساسيان لتعزيز التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي معرض إشارتها إلى الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي يعترف بدور المرأة في السلام والأمن والازدهار، أعربت عن أسفها لأن المرأة لا تزال تقع ضحية للعنف لا سيما للاعتداء الجنسي، أثناء الصراعات المسلحة وبعدها، وتحث على اعتماد تدابير جديدة ترمي إلى تنفيذ جميع أحكام القرار. وعلى الصعيد الدولي، تقترح تحديد المؤشرات التي تسمح باحترام القرار ومكافحة إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب، بدون هوادة. وعلى الصعيد الوطني، قالت إن سلوفينيا ستعتمد قريبا خطة عمل لتنفيذ القرار. وفي الختام، أكدت أن عام ٢٠١٠ هو عام استثنائي من جراء وضع العديد من آليات تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتأمل أنه سوف يتم ترجمة هذه الدينامية الإيجابية إلى اتخاذ تدابير ملموسة.

١٣ - **السيد جورجيو** (إرتيريا): قال إن بلده احتفل في عام ٢٠٠٩ بالذكرى الثلاثين للاتحاد الوطني للمرأة الإرتيرية، وقد تم إنشاء هذا الاتحاد خلال فترة النضال من أجل الاستقلال وهدفه هو التوصل إلى المساواة بين الرجل والمرأة. ثم كلفت الحكومة الاتحاد بالتشجيع على تمكين المرأة. وتم تنظيم مناقشات في مختلف المناطق لتقييم تلك السنوات الثلاثين التي تم فيها بذل الجهود، وتحديد التدابير التي يجب اتخاذها اليوم على الصعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي من أجل المضي قدما في هذا المجال. وتبين أن حقوق المرأة وضرورة تمكينها كانت معروفة على نحو

أفضل. وإذا كانت حالة المرأة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وفي الساحة السياسية قد تحسنت تحسنا ملحوظا مقارنة بحالتها في أيام والديها، إلا أنه لا يزال يتعين على النساء والفتيات أن يتحملن مسؤوليات كبيرة داخل أسرهن ومجتمعهن مما يعرقل تحقيقهن لإمكانياتهن.

١٤ - وأضاف أنه جرى التشديد على أن الأمر لا يقتصر على تحسين التشريعات، ولكن يتعين اتخاذ إجراءات متضافرة لتصحيح الأسباب الجوهرية لعدم وجود توازن بين الجنسين. وبالإضافة إلى تحسين التنسيق وتعزيز الإرادة السياسية، من الأمور الواعدة بصفة خاصة، توسيع نطاق المشاريع المتّسمة أحيانا بالتواضع، وإن ثبت جدواها على أرض الواقع. وهكذا سمح مشروع تم تنفيذه في المناطق الريفية بعنوان ''الحمار وخيط العنكبوت'' بإشراك الفتيان في أنشطة تقوم بها تقليديا الفتيات، مثل عبء جلب المياه، مما سمح للفتيات بالذهاب إلى المدرسة. كما أنه ثبت جدوى برامج القروض الصغيرة. وبوجه عام، فإن مشاركة المرأة في جميع مراحل مشاريع التنمية، بدءًا بالتخطيط لها إلى حين تنفيذها، يضمن إحراز نتائج أفضل.

١٥ - وأضاف أن إريتريا ملتزمة التزاما راسخا بالتنفيذ الكامل لسياستها الوطنية التي ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتتمشى مع الأهداف الإنمائية للألفية، وإعلان وبرنامج عمل بيجين، ولكنها تحتاج لكي تقوم بذلك إلى دعم إضافي يعزز قدراتها على جميع المستويات.

١٦ - وشدد أخيرا على أن إريتريا ملتزمة بالقضاء على ناسور الولادة بحلول عام ٢٠١١، عن طريق توسيع نطاق توفير الرعاية الطبية المجانية للجميع، وكثّفت جهودها الرامية إلى وضع حد لختان الإناث.

١٧ - **السيد توبجي** (بوتان): قال إن التزام بلده بتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة منصوص عليه في سياسات البلد وتشريعاته، لا سيما في بندين من بنود الدستور، وإن مشاريع قوانين ترمي إلى تعزيز حقوق المرأة والمؤسسات المكلفة بحمايتها على وشك إقرارها في البرلمان. وجعلت بوتان للمرة الأولى من القضايا الجنسانية عنصرا لا يتجزأ من خطتها الخمسية التي تنص على جمع بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس، ولديها خطة عمل وطنية حول هذا الموضوع تغطي سبعة مجالات ذات أولوية من بينها التعليم والعمالة والصور النمطية والعنف القائم على نوع الجنس، وترتكز هذه الخطة من أجل تنفيذها على شبكة من آليات التنسيق.

١٨ - وأضاف أن بوتان فخورة لأن مجتمعها التقليدي يقدم للمرأة بيئة آمنة: ففي جزء كبير من البلد، تتبع الأسر النظام الأمومي وترث النساء الممتلكات مما يعطيها قوة حقيقية في اتخاذ القرارات. وكما يتبين من تقريرها الدوري السابع حول المسألة المعروضة في عام ٢٠٠٢، تعمل بوتان، على الرغم من قدراتها المحدودة، من أجل التوصل تدريجيا إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدراتها المؤسسية وتوفير موارد إضافية للسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية في حكومتها.

١٩ - ومضى يقول إن نتائج سنوات عديدة من الجهود المبذولة تأييدا لحقوق المرأة، أصبحت واضحة الآن من حيث أن بوتان حققت الآن المساواة فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم الابتدائي، وهو أحد الأهداف الإنمائية للألفية. ويعتزم البلد مواصلة الكفاح ضد جميع أشكال اللامساواة بين النساء والرجال.

٢٠ - **السيد جمعة** (تونس): أوضح أن بلده كان دائما مقتنعا بأنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية أو تنمية دون مشاركة المرأة، وأن تعزيز حقوق المرأة هو أفضل سبيل

لتحصين الأسرة والمجتمع من عدد كبير من الاعتلالات. ومنذ عام ١٩٥٦، حرر قانون الأحوال الشخصية المرأة وقضى على تعدد الزوجات وأخضع الطلاق إلى الإجراءات القضائية. ومنذ ذلك الوقت، تعززت أحكام الحقوق والحقوق المكتسبة تعزيزا كبيرا، لا سيما في عام ١٩٩٣ مع اعتماد سلسلة من الإصلاحات التشريعية التي تهدف إلى تنقية النصوص الرئيسية، بما في ذلك قانون العمل وقانون العقوبات، من أي شكل من أشكال التمييز بين الجنسين. ويكرس الدستور والتشريع التونسيان المساواة فيما يتعلق بوضع المرأة ومشاركتها مع الرجل في شؤون الأسرة وفي المجتمع، وتؤكد الممارسة هذه الحقيقة.

٢١ - وأضاف أن معدل التحاق الفتيات اللاتي يبلغ عمرهن ست سنوات بالمدارس هو اليوم ٩٩ في المائة، كما أن ٥٨ في المائة من تلاميذ المرحلة الثانوية و ٦٠ في المائة من طلاب الدراسات العليا هم من النساء. ويمثل النواب من النساء نسبة ٢٧،٥ في المائة من عدد النواب، و ٣٣ في المائة من عدد مستشاري البلديات. والمرأة ممثلة تمثيلا جيدا أيضا في القضاء والصحافة. وعلاوة على ذلك، تم سن قانون اختياري لجعل ممتلكات الزوجين مشتركة، وذلك لمصلحة الأسرة، كما أن هناك مركز للأبحاث والوثائق والمعلومات المتعلقة بوضع المرأة مسؤول عن المتابعة وعن النهوض بالمرأة، ولا سيما تطبيق استراتيجية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد المرأة.

٢٢ - ومضى يقول إن الرئاسة التونسية لمنظمة المرأة العربية التي تولتها للمرة الأولى امرأة من البلد، هي السيدة ليلى بن علي، سمحت بتوعية الرأي العام، ووسائل الإعلام، والحكومات في البلدان العربية بشأن أهمية تعزيز وضع المرأة. كما تم اعتماد استراتيجية مشتركة لمكافحة العنف ضد المرأة، بالإضافة كذلك إلى القيام على الصعيد الوطني باعتماد يوم عربي للمسنين.

٢٣ - وأضاف أنه نظرا لأن تقدم المجتمع أمر ضروري من أجل تحقيق المساواة والشراكة بين الرجل والمرأة، يتعين الاعتراف بأن تعزيز وضع المرأة قضية عالمية تتطلب المزيد من الاهتمام والدعم والتضامن من جانب المجتمع الدولي برمته.

٢٤ - **السيد فينوغوبال** (الهند): قال إن مؤسسي بلده، بعد فترة قصيرة من الاستقلال، اهتموا بأن يتم إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الدستور، الأمر الذي يسمح حتى بالتمييز ''الإيجابي'' عندما يكون ذلك ضروريا. ووضعت الهند كذلك في عام ٢٠٠١ سياسة وطنية بشأن هذا الموضوع، وجعلت من القضايا الجنسانية عنصرا لا يتجزأ من خطتها الخمسية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٢ ومن جميع خططها الإنمائية.

٢٥ - وأضاف أنه من بين جميع المشاريع الجارية، هناك مشاريع كثيرة تتعلق بالتعليم والتمكين الاقتصادي والاجتماعي والصحة. وإن الحملة المتعلقة بتوفير التعليم للجميع تستهدف على وجه الخصوص الفتيات الأكثر عزلة، من خلال توفير حوافز لهن مثل المدارس الداخلية والوجبات المجانية. وبفضل جماعات المساعدة الذاتية التي تم إنشاؤها في إطار برنامج سوايامسيدها وعددها ٢،٢ مليون جماعة تم الاهتمام بما مجموعه ٣٣ مليون أسرة ومشاريع صناعية صغيرة ومتوسطة الحجم، فضلا عن الصناعات الحرفية والزراعية. ومنذ بدء الحملة الوطنية للصحة الريفية في عام ٢٠٠٥، تجاوز الإنفاق في المجال الصحي مبلغ ٣،٥ بليون دولار في السنة، كما أن لبرامج صحة الأم والرضّع أولوية، لا سيما من أجل الحد من الوفيات النفاسية ووفيات الرضّع. وتتركز الجهود المبذولة في ٢٣٥ مقاطعة تحدث فيها ٧٠ في المائة من حالات الوفاة النفاسية ووفاة الرضّع من خلال عمل شبكة من المتطوعين الصحيين في الريف، الذين يتقاضوا مرتباتهم بناء على النتائج التي يحققونها.

٢٦ - ومضى يقول إن التمكين السياسي هو أهم عنصر في تمكين المرأة عموما. وتم تعديل الدستور لكي يتم تخصيص ٣٣ في المائة من المقاعد في الهيئات المحلية للمرأة، ووصل عددهن اليوم إلى مليون امرأة منتخبة. وفي عام ٢٠٠٩، رفع البرلمان هذه الحصة إلى نسبة ٥٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد مشروع قانون في مجلس الشيوخ، يتعين أن يدرسه مجلس النواب. ويهدف مشروع القانون هذا إلى أن يخصص للنساء ثلث المقاعد في البرلمان الاتحادي وفي الجمعيات التشريعية للولايات.

٢٧ - وقال إن الهند التي تعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمرين ذوي أولوية رئيسية بالنسبة لها، ترحب بثلاثة إنجازات كبيرة حققتها الأمم المتحدة في عام ٢٠١٠: إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وإطلاق خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ووضع استراتيجية عالمية لصحة المرأة والطفل. وتأمل الهند أن مجلس إدارة جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة سوف يتم إنشاؤه بسرعة، وبأنه سوف يساهم قريبا في اتخاذ إجراء فعّال يلبي توقعات الدول الأعضاء.

٢٨ - **السيد غارسيا غونزاليس** (السلفادور): قال إنه يرحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة وبالدور التوجيهي المسند إلى السيدة باشيليه، التي من المعروف عنها جيدا تأييدها للتنمية ولتعزيز وضع المرأة. وأكد أن أداء هذا الجهاز الجديد لمهامه وتشكيل مجلس إدارته يجب أن تكون مناسبة لتعزيز مبدأ العالمية، والملكية الوطنية، والتوزيع الجغرافي العادل لكي يكون هذا الجهاز منذ بداية عمله كيانا قويا ومستقلا وممولا تمويلا كافيا، وممثلا تمثيلا جغرافيا، ويتمتع بشرعية كبيرة في جميع أنحاء العالم.

٢٩ - وفي هذا السياق، قال إنه ليس للسلفادور أي شك في أن أنشطة المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة سوف يتم إدماجها إدماجا كاملا في أعمال جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، ولن يقتصر الأمر على مجرد تقابل ولاية كل من الكيانين المدمجين. ويأمل البلد في الواقع أن تعزيز القدرات ودراسات المعهد ستستمر داخل مقر المعهد في الجمهورية الدومينيكية، ذلك أن هذا المقر يوفر موقعا عمليا تكاليفه منخفضة وتم فيه اكتساب خبرة طويلة في هذا المجال.

٣٠ - وأضاف أن السلفادور تعرب عن امتنانها للزيارة التي قام بها في آذار/مارس ٢٠١٠ المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، وخلال هذه الزيارة استطاعت السيدة مانجو أن تطلع على الجهود التي يبذلها البلد في هذا المجال والدعم الذي يحتاج إليه من جانب المجتمع الدولي. وأطلقت السلفادور، في إطار خطتها الخمسية للتنمية (٢٠١٠-٢٠١٤) سياستها الوطنية الثانية للنهوض بالمرأة. وتنص هذه السياسة خاصة على إقامة صلات أوثق مع المنظمات والحركات التي نشأت في المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات النسائية، وإعادة هيكلة برنامج مكافحة العنف ضد المرأة لكي يشمل جميع أشكال العنف ضد المرأة، ومن بينها التحرش الجنسي، والتحرش في أماكن العمل، والاتجار بالأشخاص، والعنف المترلي، والاعتداء الجنسي.

٣١ - **السيدة شيولاشفيلي** (جورجيا): قالت، منضمة إلى البيان الذي أدلت بها بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي، إنها ترحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، وترحب بترشيح السيدة باشيليه على رأس هذا الجهاز.

٣٢ - وشددت على أن الحكومة الجورجية تعلق أهمية كبيرة على تعزيز دور المرأة على جميع المستويات، فوضعت

لنفسها أهدافا طموحة في هذا المجال، بمساعدة مجلس استشاري معني بالمساواة بين الجنسين، يضم برلمانيين وممثلين عن السلطة التنفيذية ومكتب المدعي العام، والجماعات غير الحكومية.

٣٣ - وأضافت أنه تم في عام ٢٠١٠ اعتماد قانون بشأن المساواة بين الجنسين ينص على إنشاء آليات وطنية للنهوض بالمرأة، ويرغم على وضع القضايا الجنسانية في الاعتبار في خطط وميزانيات الدولة، ويرمي إلى تعزيز أمن المرأة ومشاركتها السياسية. ومن ناحية أخرى، تم إلى حد كبير في عام ٢٠٠٩ تعديل قانون يتعلق بالقضاء على العنف المترلي وحماية ضحاياه من أجل استكمال الترتيبات اللازمة لمنع ومكافحة هذه الظاهرة، مما سمح على سبيل المثال بإنشاء مكانين جديدين لإيواء الضحايا، وتنفيذ مجموعة كبيرة من التدابير لمساعدة هؤلاء الضحايا، بما في ذلك التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية.

٣٤ - ومضت تقول إنه من بين التدابير الرامية إلى مساعدة النساء المستضعفات، ينبغي الإشارة قبل كل شيء إلى المساعدة المقدمة إلى المشردات من جراء التطهير الإثني الذي أعقب غزو الأراضي الجورجية في عام ٢٠٠٨ التي ما زالت تحت الاحتلال الأجنبي. وحددت الجمعية العامة في العديد من القرارات المتتالية التي اتخذتها موقفها من مصير هؤلاء الضحايا، ولا تدخر الحكومة الجورجية أي جهد للحرص على أن تستفيد هؤلاء المشردات من ظروف عيش كريم في ظل دعم مالي.

٣٥ - وقالت إن جورجيا، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، تطبق بإخلاص الالتزامات التي تقع على عاتقها بوصفها دولة موقعة على الصكوك الرئيسية المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة. وإذ تزودت جورجيا بأدوات أكثر فعالية لمعالجة القضايا الجنسانية تحاول جاهدة على نحو متواصل تحسين ظروف المرأة الجورجية.

٣٦ - **السيد بورغ** (مالطة): قال إن البيان الذي أدلت به بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي يعكس بصورة عامة موقف بلاده فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة، ولكنه يريد أن يتخذ موقفا فيما يتعلق بالصحة والحقوق الإنجابية والجنسية أيضا. وإذ يؤكد دعمه لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (A/CONF.171/13) المعتمد في عام ١٩٩٤، ولإعلان ومنهاج عمل بيجين (A/CONF.177/20/Rev.1) فضلا عن الصكوك الدولية اللاحقة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لا يمكن لمالطة أن توافق على فكرة أن الوفاء بهذه الالتزامات غير ممكنة دون ضمان صحة المرأة وحقوقها في مجال الإنجاب والحياة الجنسية، والخدمات المتصلة بها.

٣٧ - وأضاف أن مالطة تعتزم على وجه الخصوص أن تتجاهل أية توصية تؤدي إلى اللجوء إلى ممارسة الإجهاض في البلد. فالتشريع الوطني يحظر الإجهاض ولا يعترف به بوصفه وسيلة لتنظيم الأسرة. ويجب على كل دراسة عن الحقوق والخدمات المتعلقة بتمكين المرأة وبالصحة الإنجابية أن تضع في الاعتبار الحق الأساسي في الحياة. وما زالت مالطة متمسكة بأنه سوف يتم النظر في أي موقف أو أية توصية تتعلق بالنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين في سياق التحفظات التي قدمتها أثناء اعتماد برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣٨ - وأضاف أن النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين يشكلان بالنسبة لمالطة أولوية شاملة، سواء على مستوى إعداد القوانين أو تطبيقها، أم في إطار الاهتمام بتكافؤ الفرص أو بدخول المرأة سوق العمل والمجال الاجتماعي أو بالاهتمام بمشاكل العنف وسياسة الإسكان، أم على مستوى

مكافحة الفقر والاستبعاد وانتقاله بين الأجيال. وبالنسبة لمالطة، الشيء الأساسي المستمر هو تحقيق الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وعليه فإنها ترحب بشدة بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بالمرأة وبترشيح السيدة باشيليه على رأس هذا الجهاز.

٣٩ - **السيدة وولديزيورجيس** (إثيوبيا): قالت إنها ترحب بإحراز تقدم في المجالات السياسية والوطنية والإقليمية والدولية منذ اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين عام ١٩٩٥، وبأنه حدثت أيضا تطورات مشجعة فيما يتعلق بتلقي الفتيات والنساء التعليم.

٤٠ - وأضافت أنه لا تزال هناك مشاكل رئيسية تتطلب التزاما من الجميع: فما زالت هناك قوانين تمييزية ضد المرأة؛ ويظل تمثيل المرأة على مستوى صنع القرارات أقل من النسبة المستهدفة وهي ٣٠ في المائة؛ وتعيش معظم النساء في حالة من الفقر؛ وما زالت الوفيات النفاسية تشكل مشكلة خطيرة في كثير من البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، أعاقت المواقف السلبية والتحيزات إحراز تقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأصبحت أشكال العنف غير التقليدية مثل الاتجار بالنساء والفتيات والاختطاف والاغتصاب ظواهر عالمية. وعليه، تتطلب هذه المشاكل وجود التزام سياسي أكبر على جميع المستويات من أجل زيادة الموارد وتعزيز السياسات التي تستهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبالتالي ترحب إثيوبيا بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة معربة عن الأمل في أن يخضع تشكيل مجلس إدارة هذا الجهاز للتمثيل الجغرافي.

٤١ - وأضافت أن إثيوبيا التي تقر بضرورة اتخاذ إجراء ملموس من أجل جعل حياة المرأة أسهل، اتخذت مختلف الخطوات في هذا الاتجاه، لا سيما من أجل زيادة عدد النساء المشاركات في عملية صنع القرار، وتحسين التحاق الفتيات بالمدارس، وتعليم المرأة، وضمان حقوق ملكية المرأة. وقد استفادت بصفة خاصة من برامج الأمن الغذائي الأسر المعيشية التي يوجد على رأسها امرأة، وإن تنقيحا لقانون الأسرة وقانون العقوبات أدى إلى تشديد العقوبات المفروضة على مرتكبي أعمال العنف ضد المرأة، سواء أكان الأمر يتعلق بالاختطاف أم الاغتصاب أم الاتجار أم تشويه الأعضاء التناسلية.

٤٢ - **السيدة مبالا أيينغا** (الكاميرون): قالت في معرض تأكيد التزام بلدها بالنهوض بالمرأة، إنها تريد أن تعرض ثلاثة محاور رئيسية لسياسة حكومتها: تحسين ظروف معيشة المرأة، ووضعها الاجتماعي القانوني، وتعزيز المؤسسات.

٤٣ - وأضافت أن المرأة تشغل بصورة متزايدة مناصب استراتيجية في الإدارة وفي الحياة السياسية. وفي المجال الاقتصادي، سمح تحرير قطاع المصارف بفتح آفاق جديدة للمرأة، كما أن توفير الدعم المؤسسي لسيدات الأعمال في الشركات الصغيرة، والمساعدة المقدمة إلى المبتدئات، وتشجيع الشراكات مع سيدات أعمال في بلدان أخرى يعلل في جملة أمور وجود عدد كبير من النساء في عالم الأعمال في الكاميرون.

٤٤ - وفيما يتعلق بالنساء اللاتي يعشن في المناطق الريفية، قامت الكاميرون بتحديد العوامل التي تفسر استمرار التحيز ضد المرأة وإيجاد علاج لذلك. وفيما يتعلق بالحصول على وظائف في المجالات غير الزراعية، تم القيام بأنشطة لتوظيف النساء والفتيات في أعمال تشييد الطرق فضلا عن الخدمات العامة المحلية بالإضافة إلى إنشاء المشاريع الصغيرة. وفي مجال الصحة، تلبي الدولة كل احتياجات النساء الأساسية وأنشأت في بعض القرى مراكز صحية تتوفر فيها الخدمات الصحية الإنجابية والتوعية بفيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز، كما تم توفير العقاقير المضادة للفيروسات، ونظمت برامج تثقيفية في مجال النظافة الجسدية والنظافة العامة، وقررت مكافحة ظاهرة تشويه ختان الإناث والزواج المبكر.

٤٥ - وفيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، تعهدت الكاميرون بالقيام بعمل ميداني من حيث التوعية والدعوة. ويتم معالجة الأمور التي تتطلب حماية الضحايا أو معاقبة المذنبين في إطار التعاون بين الوزارات ويتم إفساح مجال لها في وسائل الإعلام.

٤٦ - ومضت تقول إن الكاميرون ترى أن النهوض بالمرأة هو جزء من التنمية البشرية. وإن رغبة السلطات الكاميرونية في بناء مجتمع متناسق يرمي إلى تلبية احتياجات كل من الرجال والنساء هي التي تحدد توجهات السياسات العامة، ويدعم المجتمع الدولي هذه الرغبة في مجال النهوض بالمرأة. ويظل حل المشاكل يكمن في الحد من الفقر على جميع المستويات. وترحب الكاميرون بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، اقتناعا منها بأن هذه الهيئة سوف تساهم بنشاط أكبر في الجهود التي تبذلها الدول تأييدا للمرأة.

٤٧ - **السيد أشاريا** (نيبال): قال إن حكومته ترى أن المساواة بين الجنسين وتعميم القضايا الجنسانية أمور ذات أولوية، وتشغل النساء في الوقت الراهن ثلث المقاعد في الجمعية التأسيسية، ويشاركن الآن في عملية صنع القرارات بفضل تعديل القانون النيبالي المتعلق بالخدمة المدنية، وزاد عدد النساء في صفوف الجيش والشرطة، ويشاركن في وضع وتنفيذ برامج التنمية على المستوى المحلي. وأنشأت الحكومة أيضا لجنة وطنية للمرأة، كما نفذت العديد من البرامج من أجل تحقيق تمكينها على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. واتخذت الحكومة أيضا أحكاما تضمن حقوق ملكية الأراضي وحقوق النساء في الجنسية.

٤٨ - وفي إطار تنفيذ برنامج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ألغى البلد أو عدّل، بمساعدة اللجنة المعنية بالنظر في التشريعات، عددا من القوانين التمييزية ضد المرأة، وتواصل الحكومة جهودها في هذا الاتجاه.

٤٩ - ومن أجل مكافحة المشكلة الخطيرة المتمثلة في الاتجار، اعتمدت نيبال في عام ٢٠٠٧ قانونا في هذا الصدد، وأنشأت فرق عمل خاصة تعمل على المستوى الوطني والإقليمي والبلدي وفتحت مراكز لحماية المرأة والأطفال الذين يقعون ضحايا الاتجار.

٥٠ - وفي مجال الصحة، سمحت التدابير المنسقة المتخذة بالحد بشكل كبير من معدل الوفيات النفاسية منذ عام ١٩٩٦، وبالتركيز على مسألة حقوق المرأة في مجال الصحة الإنجابية. وشدد أخيرا على أن المجتمع الدولي يجب أن يركز على تنمية المناطق الريفية، وهو شرط لا غنى عنه لتمكين وتحسين ظروف المرأة التي تعيش في هذه المناطق، وأن يقدم المزيد من الدعم المالي والتقني للبلدان النامية لا سيما تلك البلدان الخارجة من الصراعات.

٥١ - **السيد ولد حضرمي** (موريتانيا): أوضح أن قانون الوضع الاجتماعي يضمن للمرأة حقوقا أكثر إنصافا. ويكرس دستور بلده مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة. وعززت التدابير التي اتخذها رئيس الجمهورية تعزيزا كبيرا هذه المشاركة، وتمارس الآن بعض هؤلاء النساء مهام الوزراء كما يشغلن مناصب رفيعة في الإدارة.

٥٢ - وخلال السنوات الماضية، تم إحراز تقدم هام على الصعيد الديموغرافي، فقد ارتفع العمر المتوقع من ٥٤ إلى ٦٠ سنة، وانخفض معدل الوفيات ومعدلات الخصوبة انخفاضا

ملحوظا. ومع ذلك فإن الوضع الصحي للمرأة لا يزال يثير القلق، ذلك أن معدل الوفيات النفاسية في موريتانيا عالٍ بشكل خاص.

٥٣ - وفي مجال التعليم، قال إن معدل التحاق الفتيات بالمدارس تقدم تقدما ملحوظا لا سيما في المناطق الريفية بفضل قانون يتعلق بالتعليم الإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٤ سنة. وتتجاوز نسبة الفتيات اللاتي يلتحقن بالمدارس الثانوية ٥٠ في المائة، وسوف يتجاوز عدد الطالبات في الجامعات عدد الطلاب.

٥٤ - وإذ حددت الحكومة لنفسها أولوية تتمثل في تعزيز مشاركة المرأة في الاقتصاد، أنشأت عددا من الآليات ترمي إلى الحد من الفقر، لا سيما في المناطق الريفية وداخل الأسر المعيشية التي يوجد على رأسها امرأة، غير أنه ما زالت هناك عقبات كثيرة تعرقل عملية المضي قدما في هذا المجال.

٥٥ - **السيد بالسون** (أيسلندا): أشار إلى أن بلده كان دائما في الطليعة فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة، ويرحب بالتقدم المحرز في هذا الصدد على الساحة الدولية. وإن إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة يشكل معلما حاسما، ويتعين من الآن فصاعدا على هذا الجهاز أن يوجّه الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بالمرأة من أجل خفض الوفيات النفاسية، وتحسين تعليم الفتيات، وتجسير الفجوة في الأجور بين الجنسين، وتطوير فرص عمل للنساء، وإشراكهن بصورة متزايدة في العملية السياسية. ويُعرب الوفد الأيسلندي عن ارتياحه للاهتمام بالنهوض بالمرأة في مناقشات الأمم المتحدة، ويرى أنه يتعين الاستفادة بأسرع وقت ممكن من هذا الزخم، والوفاء بالالتزامات التي تم تقديمها، لا سيما تجاه أكثر البلدان فقرا.

٥٦ - وفيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ركزت أيسلندا بصفة خاصة على مشاركة المرأة في مفاوضات السلام، كما يدل على ذلك إنشاء برنامج تدريبي يرحب بصفة خاصة بالطلاب الأفغان والفلسطينيين، ويرمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان النامية وفي البلدان التي تعاني من الصراعات. وتعتزم الحكومة الأيسلندية كذلك إعداد خطة عمل وطنية يتم من خلالها اعتماد سلسلة جديدة من المؤشرات تسمح بالحرص بشكل أكثر فعالية على تنفيذ القرار.

٥٧ - وأضاف أن أيسلندا صدقت في عام ٢٠١٠ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبروتوكول الإضافي الرامي إلى منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

٥٨ - **السيدة بورغيس** (تيمور- ليشتي): قالت إن بلدها، في سياق تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، انضم إلى أيرلندا وليبريا من أجل إعداد مبادرة تعليم متبادلة تستهدف النساء والسلام والأمن وترمي إلى أن يتم بشكل أفضل تفهم حالة المرأة التي تعاني بصورة مباشرة من الصراعات، بالإضافة إلى تبادل الآراء بغية حماية مصالحها بشكل أفضل.

٥٩ - وبالإضافة إلى ذلك، تتخذ تيمور- ليشتي في الوقت الراهن العديد من التدابير من أجل تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وجعل تشريعها الوطني ينسجم معها. وقالت إنها ترحب بتعيين واحدة من مواطنيها في لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، وأوضحت أن بلدها يتخذ تدابير من أجل تطبيق توصيات اللجنة على التقرير الأولي الذي قدمته في عام ٢٠٠٩.

٦٠ - واعتمدت تيمور- ليشتي، من أجل منع العنف والتمييز، قانونا ضد العنف المترلي في عام ٢٠٠٩، كما اتخذت تدابير لتسهيل التنديد بالعنف الجنساني، ودربت

قوات الشرطة على هذا الأساس مشجعة في نفس الوقت على تعيين عدد أكبر من النساء في هذه القوات.

٦١ - وأضافت أن هناك منسقين في مجال تعميم القضايا الجنسانية مكلفين بتشجيع المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة الاجتماعية والسياسية. ونظرا للدور المركزي الذي تلعبه المرأة في استقرار اقتصاد البلد، وإنشاء جو من السلام والأمن، ونظرا للصعوبات الكبيرة المواجهة بسبب الأزمات الحالية، ترحب تيمور- ليشتي بالمناقشة التي جرت في مجلس الأمن حول مشاركة المرأة في بناء السلام معتبرة ذلك مناسبا وضروريا على حد سواء.

٦٢ - وقالت إن وفد تيمور- ليشتي يؤيد تأييدا كاملا جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة، ويرحب بإمكانية تعاون هذا الجهاز مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٦٣ - **السيد ماكانغا** (غابون): قال إن إنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة يعكس الاهتمام المتزايد الذي يبديه المجتمع الدولي لتعزيز وحماية حقوق المرأة. ويرحب الوفد الغابوني في هذا الصدد بأن تشكيل مجلس إدارة هذا الجهاز يحترم مبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

٦٤ - وأضاف أن السياسات التي تنفذها حكومة غابون ترمي أولا إلى ضمان حصول المرأة على الرعاية الصحية والتعليم والوظائف، ومن ناحية أخرى ترمي إلى إشراكها بصورة متزايدة في اتخاذ القرارات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٦٥ - ومضى يقول إن الحكومة تشجع وجود عدد أكبر من النساء في هيئات صنع القرار، وتعمل خاصة بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز وحماية حقوقهن. وعلى الرغم من الجهود المبذولة والتقدم المحرز، يجب أن نعترف بأن المساواة بين الجنسين ليست حقيقة واقعة. وعليه يجب السعي من أجل الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالنهوض بالمرأة، وتكثيف الكفاح ضد العنف الموجه ضد المرأة، وتحسين الصحة الإنجابية من أجل الحد من الوفيات النفاسية.

٦٦ - **السيد كوهونا** (سري لانكا): قال إن وضع المرأة غير مرضٍ إلى حد كبير، فهي تواجه مثلا أشكالا عديدة من التمييز في قطاع الزراعة وتقع في كثير من الأحيان ضحية للعنف المترلي، والاستغلال الجنسي، والاتجار بها. غير أن عددا من البلدان وضعت أطرا قانونية لتعزيز وحماية حقوق المرأة وتعمل على تسهيل حصول المرأة على التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والوظائف.

٦٧ - وإن سري لانكا، سعيا منها منذ عقود طويلة لتعزيز المشاركة النشطة للمرأة في الحياة السياسية، توصلت إلى نتائج إيجابية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالنساء والأطفال. ومع وضع النساء والأطفال في الاعتبار في برنامجها الوطني الإنمائي، تمكن البلد من تحقيق نتائج مرضية فيما يتعلق بالتحاق الفتيات بالمدارس الابتدائية وبالتعليم العالي، وبمحو الأمية لمن تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٢٤ سنة، وبالحصول على الرعاية الصحية، وبازدياد نسبة الولادات في المستشفيات. وينبغي كذلك الإشارة إلى أن النساء يمثلن ٦٩ في المائة من المعلمين.

٦٨ - وعلى الرغم من أن حكومة سري لانكا مرت بفترة صعبة، إلا أنها واصلت جهودها لتلبية احتياجات المرأة وتعزيز تمكينها، كما يتضح ذلك على وجه الخصوص في القضاء على الأحكام التمييزية ضد المرأة في قانون الجنسية ومرسوم التخطيط العقاري، وفي اعتماد ميثاق للمرأة، وفي عزمها على إنشاء لجنة وطنية معنية بشؤون المرأة.

٦٩ - وأضاف أن سري لانكا اتخذت تدابير فعالة لمكافحة العنف ضد المرأة بما في ذلك حملات توعية ترمي إلى منع الزواج المبكر. وأعدت أيضا برامج لحماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم من الاستغلال والعنف والمعاملة التمييزية، من خلال اعتماد قوانين تسهّل توفير حماية قانونية للقاصرين وإقامة برامج معونة اجتماعية. ووضعت أيضا برنامجا مدته عقد من الزمن لتنمية المناطق الريفية وتحسين الهياكل الأساسية وتسهيل اكتساب المرأة التكنولوجيات الجديدة. وتعمل الحكومة أيضا على معالجة البطالة بين النساء، لا سيما من خلال برامج تشجع العمل الذاتي.

٧٠ - **السيد شيبانوفيتش** (الجبل الأسود): أعلن أن بلده يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل بلجيكا باسم الاتحاد الأوروبي، ويرحب أيضا بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة وبتعيين السيدة باشيليه على رأسه. ومنذ عام ٢٠٠٣، اتخذت حكومة الجبل الأسود العديد من التدابير التي ترمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية المرأة، من خلال اعتماد قانون للمساواة بين الجنسين في عام ٢٠٠٧، وخطة عمل (٢٠٠٨-٢٠١٢) تضمن المساواة بين الجنسين، وتعتزم الموافقة قريبا على قانون يتعلق بالعنف المترلي. ولذلك أنشأت الحكومة، داخل الوزارة المسؤولة عن حقوق الإنسان والأقليات، دائرة للمساواة بين الجنسين وشكلت لجنة برلمانية. وتسعى كذلك إلى تشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وقدم الجبل الأسود في عام ٢٠١٠ أول تقرير له كدولة مستقلة عن تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتقرير منتصف المدة عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية قدمته قبل انعقاد مؤتمر القمة.

٧١ - **السيد غوتييريس** (بيرو): قال إنه يرحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة وأعلن عن أمل بلاده في أن تصبح عضوا في مجلس إدارة هذا الجهاز من أجل العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة.

٧٢ - وأضاف أن لدى بيرو إطارا دستوريا وتشريعيا يضمن القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لا سيما قانونا يتعلق بتكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، وخطة تهدف إلى تحقيق تكافؤ الفرص. وقال إن العنف الذي تقع ضحيته المرأة يعرقل تقدم بيرو التي لديها بالفعل برنامج لمكافحة العنف المترلي والجنسي، وتعمل في الوقت الحالي على تنفيذ خطة وطنية لمكافحة هذه الآفة (٢٠٠٩-٢٠١٥). وأطلقت بيرو كذلك حملة إعلامية بشأن المواقد الخشبية التي تستخدمها ٣٠ في المائة من الأسر في منطقة الأنديز والتي تصدر منها انبعاثات تهدد صحة النساء وأفراد أسرهن. ويتمثل الهدف في تقسيم عدد هذه المواقد على خمسة بحلول عام ٢٠٢١.

٧٣ - وفيما يتعلق بالتعليم، تجدر الإشارة إلى أنه تم تقريبا تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع. أما في المرحلة الثانوية ومرحلة الدراسات العليا فإن عدد الطالبات يتجاوز عدد الطلاب. وعلاوة على ذلك، أصبحت النساء أكثر عددا في سوق العمل ويشاركن بصورة متزايدة في الحياة السياسية.

٧٤ - وأضاف أن بيرو، على غرار السنوات السابقة، سوف تشارك في تقديم مشروع قرار عن القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، وقرار عن مكافحة ناسور الولادة.

٧٥ - **السيد كاباكتولان** (الفلبين): أعلن أن للنهوض بالمرأة أولوية في بلده، الذي وضع منذ مدة طويلة آليات مؤسسية وقضائية كافية. وإن الميثاق المتعلق بالحقوق الأساسية للمرأة، الذي تم اعتماده في عام ٢٠٠٩، يوفر الإطار القانوني لحماية المرأة من الاستغلال وظروف العمل الخطيرة والاتجار بالبشر. وتعترف بصفة خاصة خطة التنمية للمساواة بين الجنسين (١٩٩٥-٢٠١٥) بدور المرأة في الجهود المبذولة لتوطيد السلام ومبادرات السلام. وعلاوة

على ذلك، ونظرا للعدد الكبير من النساء في الشتات الفلبيني، تشكل حماية المرأة إحدى أولويات سياسة الفلبين لصالح العمال المهاجرين.

٧٦ - وفي الختام قال إنه يؤكد على أهمية التطبيق الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، ويرحب بإنشاء جهاز الأمم المتحدة المعني بشؤون المرأة وباعتماد خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالبشر، التي تشجع اتباع نهج يضع في الاعتبار حقوق الإنسان، ونوع الجنس، وسن الضحايا، ويحاول إيجاد حلول للعوامل التي تعرض الأفراد، ولا سيما النساء والفتيات، للاتجار بهم.

٧٧ - **السيد باك توك هون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن النهوض بالمرأة قضية اجتماعية سياسية حاسمة. وقد سنّت حكومته، منذ تحرير البلد، في عام ١٩٤٦ قانونا عن المساواة بين الرجل والمرأة، واليوم تمارس المرأة حقوقها الكاملة على جميع مستويات الدولة والمجتمع. وتلتزم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالوفاء بالتزاماتها التي تقع على عاتقها بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبالمساهمة على نحو نشط في جميع المبادرات الدولية لتعزيز وحماية حقوق المرأة.

٧٨ - وقال إنه يود مع ذلك الإشارة مرة أخرى إلى موقف اليابان فيما يتعلق بمسألة ''نساء المتعة'' التي تُعتبَر أحد أكثر الأمثلة وضوحا على انتهاك حقوق المرأة في التاريخ الحديث، والتي وقع ضحيتها مئات الآلاف من النساء الآسياويات، ولا سيما النساء الكوريات. ويحث اليابان مجددا على الاعتراف بمسؤوليتها في الاسترقاق الجنسي لحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة، والتجنيد القسري لما مجموعه ٨,٤ مليون كوري، والمذبحة التي راح ضحيتها مليون شخص آخر، وتقديم اعتذار صادق وتعويضات للضحايا.

حق الرد

٧٩ - **السيد تاكاسو** (اليابان): قال، ممارسا لحقه في الرد، إن الاتهامات التي وجهها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عارية عن الصحة. وأكد أن اليابان تحملت في الماضي مسؤولياتها، وتعمل على تعزيز السلام الدولي والازدهار لمدة تزيد عن ٦٠ سنة، وأنها برهنت على أنها تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى أقصى حد. وأشار إلى أن اليابان قدمت اعتذارها الصادق وأعربت عن أسفها في عام ١٩٩٣ بشأن ''نساء المتعة'' وأن رئيس وزراء اليابان بعث برسالة اعتذار لهن.

٨٠ - وفيما يتعلق بالتعويضات عن الأضرار المتكبدة، أشار إلى أنه وفقا لإعلان بيونغيانغ، تم التخلي عن جميع مطالبات التعويض السابقة لـ ١٥ آب/أغسطس ١٩٤٥ بمجرد تطبيع العلاقات بين البلدين. وتعمل اليابان على تطبيع علاقاتها مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويحثها على أن تفعل الشيء نفسه، لا سيما من خلال إظهار حسن النية حول المسائل المتعلقة بالأشخاص المختطفين والأسلحة النووية.

٨١ - **السيد باك توك هون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): أعرب عن استيائه وخيبة أمله من رد اليابان التي تخدع المجتمع الدولي من خلال قولها إنها تبذل قصارى جهدها لتسوية المشاكل في الوقت الذي لم تعدل فيه موقفها بخصوص الجرائم الماضية. وإن مسألة ''نساء المتعة'' موضع مناقشات منذ أكثر من ٢٠ سنة في مختلف محافل الأمم المتحدة، ذلك أن هذا يشكل جريمة في غاية الخطورة ضد الإنسانية، ومع ذلك، لم يتغير رد اليابان. وفيما يتعلق بإعلان بيونغيانغ، بذلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قصارى جهدها لاحترام تعهداتها، لا سيما فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين، في الوقت الذي رفضت فيه اليابان

تحمل مسؤولياتها. وينبغي أن تخجل بسبب كذبها على المجتمع الدولي.

٨٢ - **السيد تاكاسو** (اليابان): قال إنه سبق أن شرح موقف اليابان في الماضي ولا يود أن يكرر ذلك. غير أنه يحتفظ بحقه في دحض أقوال ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إذا تكرر الوضع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.